

أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية

The impact of banking merger on the financial performance of Islamic banks

عيساوي سهام

دوفي قرمية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلا - الجزائر

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلا - الجزائر

sihem_aissaoui@hotmail.com

wisale2007@yahoo.fr

Received: 18/03/2019

Accepted: 26/06/2019

Published: 25/12/2019

ملخص:

شهدت الساحة المصرفية العالمية الكثير من عمليات الاندماج على غرار المصارف الإسلامية التي شهدت القليل منها، وذلك بحكم حداثة ميلاد المصارف الإسلامية التي لم يتجاوز عمرها خمسة عقود من الزمن. ولتحديد أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية اخترنا أحد أهم تجارب الاندماج وهي تجربة مصرف السلام البحريني، بمقارنة مؤشرات الأداء المالي قبل وبعد الاندماج، بالاعتماد بشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للمصرف محل الدراسة وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي التي تقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها باستخدام الجداول للمساعدة في وصف التغيرات والقيام بمقارنة هذه النسب قبل وبعد الاندماج. بينت نتائج البحث أن للاندماج أثر إيجابي على مؤشرات الربحية والسيولة، كما أن المصرف حافظ على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، إلا أن جودة الأصول لم تتحسن بعد الاندماج، وأوصت الدراسة على ضرورة تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي في المصارف الإسلامية، من خلال توفير المناخ الملائم لعملية الاندماج المصرفي. الكلمات المفتاحية: اندماج مصرفي، مصارف إسلامية، أداء مالي، مصرف السلام البحريني، كفاية رأس المال. تصنيف JEL: G21, P 47.

Abstract

The globale banking arena with essed many mergers, Reverse ase Islamic banks which witnessed few of them, In order to determine the impact of banking merger on the financial performance of Islamic banks, we chose one of the most important merger experiences namely the experience of Al Salam Bank in Bahrain, By Comparing financial performance indicators before and after the merger, relying mainly on the annual financial reports of the bank under study and using descriptive statistics methods.

The results showed that the merger has a positive effect on the profitability and liquidity indices And maintained the minimum capital adequacy limits, but the quality of the assets did not improve after the merger, The study recommended the need to encourage the expansion of banking mergers in Islamic banks.

Keywords: Bank merger, Islamic banks, Financial performance, Al Salam Bank of Bahrain, Capital adequacy.

Jel Classification Codes: G21 , P 47.

*المؤلف المرسل: دوفي قرمية، الإيميل المهني: wisale2007@yahoo.fr

شهد الاقتصاد العالمي بما فيه القطاع المصرفي تحولات وتطورات متعددة، وبعد الاندماج المصرفي من أهم التحولات التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، كما يعتبر أحد المتطلبات المصرفية اللازمة لتطوير أداء المصارف الصغيرة وزيادة قدرتها على المنافسة والاستمرار.

يستهدف الاندماج خلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على حشد المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداءها المالي خاصة إذا تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية على اعتبار أنها مؤسسات مصرفية تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها ولكن بوسائل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتسعى جاهدة إلى تحقيق أهدافها التنموية، الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستثمار في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة سواء أكانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدمية، في دائرة ما أحله الله تعالى وفقا لصيغ الاستثمار التي يحكمها قوله تعالى ﴿ ٢٧٤ ﴾ **أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴿ ٢٧٥ ﴾ سورة البقرة، الآية: 275..

إشكالية البحث

شهدت الساحة المصرفية العالمية الكثير من عمليات الاندماج على غرار المصارف الإسلامية التي شهدت القليل منها، وذلك بحكم حداثة ميلاد المصارف الإسلامية التي لم يتجاوز عمرها خمسة عقود من الزمن مقارنة بالمصارف التقليدية التي تجاوز عمرها ثلاثة قرون، ويتوقف نجاح الاندماج المصرفي على مجموعة من الآثار التي تنعكس على الأداء المالي للمصارف، ولتحديد أثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية اخترنا أحد أهم تجارب الاندماج المصرفي ألا وهي تجربة مصرف السلام البحريني، لنقوم بمقارنة نتائج قياس مؤشرات الأداء المالي قبل الاندماج بنتائجها بعد الاندماج، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يوجد أثر للانندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني كعينة؟

وسوف تتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للانندماج المصرفي على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية؟
- هل يوجد أثر للانندماج المصرفي على جودة الأصول في المصارف الإسلامية؟
- هل يوجد أثر للانندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية؟
- هل يوجد أثر للانندماج المصرفي على سيولة المصارف الإسلامية؟

فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية: " لا يوجد أثر للانندماج المصرفي على الأداء

المالي للمصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني كعينة"، وتندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر للانندماج المصرفي على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية؛
- لا يوجد أثر للانندماج المصرفي على جودة الأصول في المصارف الإسلامية؛
- لا يوجد أثر للانندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية؛
- لا يوجد أثر للانندماج المصرفي على سيولة المصارف الإسلامية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أن الاندماج المصرفي من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، وبما أن تجربة المصارف الإسلامية في الاندماج تجربة حديثة لأن المصارف الإسلامية لم تشهد العديد من عمليات الاندماج، اخترنا تجربة مصرف السلام البحريني كنموذج لاندماج المصارف الإسلامية لتوضيح أثر هذه العملية على الأداء المالي للمصرف.

أهداف البحث

- تسليط الضوء حول تجربة المصارف الإسلامية في الاندماج المصرفي؛
- تحديد أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

2. الإطار النظري للاندماج المصرفي:

1.2. تعريف الاندماج المصرفي وأهم أهدافه:

يعد الاندماج المصرفي من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، وذلك من خلال اندماج أصول مصارف كبيرة بمصارف أخرى مما يؤدي إلى بروز التنظيمات المصرفية العملاقة، ويمكن تعريفه على أنه " اتحاد المصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر إليها لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الدمج بشكل كلي أو جزئي أو بسيطرة كاملة أو جزئية وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي " (عبد العال حماد، 1999، صفحة 05) ويعرف كذلك على أنه " اتفاق بين مصرفين أو أكثر وذوياًهما إدارياً في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة عالية وفعالية كبيرة لتحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد"، (عبد المطلب، 2000، الصفحات 7-8) وتلجأ المصارف للاندماج فيما بينها لتحقيق الأهداف التالية: (بوزعرور و دراوسي، 2004، صفحة 138)

- زيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وتحديد الحد الأدنى لرأس مال المصارف ضمن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- زيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم، والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادي معين يتيح لها القدرة على زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح والعوائد؛
- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للمصرف الجديد، وخلق فرص استثمار تحقق عوائد أكثر ومخاطر أقل؛
- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف المصرف بكفاءة كبيرة، وبالتالي يكتسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في المصارف السابقة؛
- توفير رؤوس أموال ضخمة وزيادة القدرة على تحمل المخاطرة وتحسين مستوى اليد العاملة، نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد والقدرة الفائقة على الاتصال بفضل شبكة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الإنترنت.

3. آثار الاندماج:

1.3. الآثار الإيجابية:

لاندماج المصرفي العديد من الآثار الإيجابية نذكرها فيما يلي: (عبد المطلب، 2000، الصفحات 166-168)

- الاستفادة من وفورات الحجم لأن اندماج مصرفين ينتج عنه مصرف يعمل بتكاليف أقل من مجموع تكاليف كل مصرف على حدى وبكفاءة أعلى، مما يؤدي إلى تحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية؛
 - تنوع محفظة التوظيف وذلك نتيجة تجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات؛
 - الاستفادة من المزايا الضريبية، فعند قيام المصرف الدامج بشراء مصرف يعاني من خسائر فإن تكفل المصرف الدامج بالمصرف المندمج يمنحه مزايا ضريبية؛
 - ضعف الإدارة فقد يكون الدافع من وراء الاندماج هو اعتقاد إدارة المصرف الراغب في الشراء أن أداء المصرف المستهدف أقل مما ينبغي، وأنه لو تم الاندماج يتحسن الأداء مما يترك أثرا إيجابيا على ملاك المصرف المشتري؛
 - يعتبر التوسع بشراء مصارف قائمة أفضل الطرق للنمو والتوسع، فغالبا ما يكون للمصرف القديم (المستهدف) عملاؤه و حصته في السوق في حين أن فتح فرع جديد يحتاج إلى الجهد والوقت للوصول إلى عملاء جدد؛
 - تفادي المصاعب المالية أو التصفية، فقد تلجأ بعض المصارف إلى الدمج مع مصارف قوية نظرا لعدم قدرتها على تأمين تغطية الزيادة الجديدة لرأس المال الذي فرضته السلطات النقدية أو لعدم تمكّنها من المنافسة؛
 - سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات واقتصاديات السوق التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف وبالتالي السعي إلى الاندماج لزيادة قدرتها التنافسية؛
 - تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات وتطبيق معايير كفاية رأس المال.
- 2.3. الآثار السلبية للاندماج:

يترتب عن الاندماج بعض الآثار السلبية نذكرها فيما يلي: (عبد المطلب، 2000، الصفحات 171-172)

- قد يترتب عن الاندماج المصرفي أوضاع احتكارية؛
 - عدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي تجعل من الصعب معرفة نتيجة الاندماج مسبقا؛
 - ارتفاع البطالة نتيجة التخلص من بعض العمالة خاصة عند غلق بعض الفروع بعد الاندماج؛
 - زيادة وقع تعثر المصارف العملاقة على الاقتصاد ككل، بحيث أن إفلاس أو تعثر مصرف كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية على المستوى الكلي.
- وهناك عدة تصورات على المصارف الإسلامية والتقليدية القيام بأحدها لمواجهة التحديات التي تواجهها وهي: (خصاونة، 2008، الصفحات 292-293)
- اندماج المصارف الإسلامية مع بعضها، مما يحفظ لها هويتها الدينية ويمكنها من الاحتفاظ بعملائها القدامى بحيث تستطيع الصمود و شق طريقها؛
 - اندماج المصارف التقليدية مع المصارف الإسلامية، وفي هذه الحالة فإنها يجب أن تخضع للعمل وفق المنهج الشرعي؛
 - الذوبان في المصارف الأجنبية بالاندماج معها أو بيعها لها.

4. أنواع الاندماج المصرفي:

يمكن تقسيم الاندماج إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

1.4. الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

1.1.4. الاندماج المصرفي الأفقي: يكون الاندماج أفقيا عندما يندمج مصرفين أو أكثر يمارسان نفس النشاط، ويتميز هذا الاندماج بحدة الاحتكارات المصرفية وهو ما يتطلب تدخل الحكومات والتنظيمات الرقابية لضمان سيادة روح المنافسة. (الناسف،، 2000، صفحة 11)

2.1.4. الاندماج المصرفي الرأسي: هو الاندماج الذي يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى، وتصبح بذلك المصارف الصغيرة امتداد للمصرف الكبير.

3.1.4. الاندماج المتنوع: هو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر تعمل في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، وهو يحقق تكامل في الأنشطة بين هذه المصارف المندمجة وقدرتها التنافسية وهو بحاجة إلى خبرات وكفاءات ذات مستوى مرتفع. (السلام، 2003، صفحة 420)

2.4. الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج

1.2.4. الاندماج المصرفي الطوعي أو الودي: هو نوع من الاندماج يتم من خلال تطابق الإدارة والتفاهم المشترك بين المصرفين بهدف تحقيق مصلحة مشتركة. (عبد العال حماد، 1999، صفحة 9)

2.2.4. الاندماج العدائي: هو الاندماج الناتج عن المحاولات العديدة لأحد المصارف للاستيلاء على أسهم أحد المصارف الأخرى دون الاهتمام بموافقة إدارة المصرف المستهدف أو ضد رغبته، ويحدث من خلال عرض سعر مغري للمساهمين أو عن طريق شراء الأسهم مباشرة من البورصة. (القادر، 2010، صفحة 113)

3.2.4. الاندماج الإجباري: يحدث هذا الاندماج نتيجة لتعثر أحد المصارف، ويتم اللجوء إليه بصفة استثنائية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني عموما والجهاز المصرفي خصوصا، وهو يستعمل كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة، على أن يتم تشجيع المصارف من خلال الإعفاءات الضريبية أو عن طريق مد المصرف الدامج بقروض مساعدة. (عبد المطلب، 2000، صفحة 164)

3.4. الاندماج المصرفي وفق معايير أخرى:

هناك اندماجات مصرفية لا يمكن إدراجها ضمن القسمين السابقين وهي كالتالي: (عليوة، 2005، الصفحات 25-28)

1.3.4. الاندماج بالضم: بحيث يتم ضم المصرف المندمج إلى المصرف الدامج والاحتفاظ باسميهما معا ليصبح الكيان الجديد كيانا واحدا يضمهما معا، ويفضل استخدام هذا النوع إذا كان المصرفان يتمتعان بكفاءة جيدة ولهما سمعة حسنة.

2.3.4. الاندماج بالمزج: حسب هذا الأسلوب يختفي الكيان القانوني للمصرفين معا ويظهر كيان جديد مختلف تماما عنهما ويحمل اسم وشخصية اعتبارية جديدة، ويستخدم هذا الأسلوب في حالة ما إذا كانت سمعة المصرفين غير جيدة.

3.3.4. الاندماج بالابتلاع: وهو أن يقوم المصرف الدامج بابتلاع المصرف المندمج ودمجه، بحيث يختفي المصرف المندمج تماما ويذوب داخل المصرف الدامج ويحمل الكيان الجديد اسم المصرف الدامج، ويستخدم هذا الأسلوب إذا كان المصرف المندمج لديه إمكانيات جيدة ولكن سمعته غير جيدة في السوق وفي المقابل فإن المصرف الدامج ذو سمعة جيدة.

4.3.4. الاندماج بالامتصاص: وذلك من خلال قيام أحد المصارف بدمج أجزاء من المصارف الأخرى على دفعات من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها، مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون، وتستخدم هذه الطريقة في حالة وجود فروع و وحدات متناثرة في مناطق جغرافية مختلفة للمصرف الدامج.

5.3.4. الاندماج التكاملي التدريجي: وهو اندماج يعمل على إقامة تكتل أو تعاون وتنسيق ما بين المصارف في السوق سواء كان عملها مماثل أو متنافس أو متكامل.

5. الأداء المالي ومؤشرات قياسه في المصارف الإسلامية

1.5.1. تعريف المصارف الإسلامية والخصائص التي تميزها:

عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد كالتالي " يقصد بالمصارف الإسلامية تلك المصارف والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً ". (الفضيل، 2007، صفحة 397) وفي تعريف آخر لاتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية هي " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، أو هي منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم وإتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام ". (حسين، 2014، صفحة 42)

يبين هذا التعريف أن للمصارف الإسلامية مسؤوليات تنموية واقتصادية واجتماعية تميزها عن المصارف التقليدية التي ليس لها هدف سوى تحقيق الربح، كما وأن المصارف الإسلامية تركز على تمويل المشروعات النافعة للمجتمع وبحسب أولويات الحاجات الإنسانية.

وتعرف الموسوعة العلمية والعملية للمصارف الإسلامية المصرف الإسلامي بأنه " أداة تحقيق وتعميق للأدوات المرتبطة بالقيم الروحية ومركز للإشعاع ومدرسة للتربية، وبسبيل عملي إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية وسند لاقتصاديات الدول الإسلامية ". (الفضيل، 2007، صفحة 397)

وكخلاصة لما سبق فالمصارف الإسلامية هي " مؤسسات مالية، مصرفية، استثمارية، تنموية، واجتماعية، تعمل وفق قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، ومن أهم الخصائص المميزة لهذه المصارف ما يلي :

1.1.5.1. أنها تقوم على أساس عقائدي

أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية هو عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً وبذلك ينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها، (لعمارة، 1996، صفحة 49) بحيث تمثل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للمصرف الإسلامي وذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم بديلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة فعدم التعامل بالفائدة يمثل علامة واضحة للمصرف الإسلامي. (خصاونة، 2008، صفحة 62)

2.1.5.2. أنها تقوم على أساس استثماري

فهي تقوم على الاستثمار بديلا عن الفائدة الربوية التي يقوم عليها المصرف التقليدي مختارة لذلك أفضل مجالات الاستثمار وأرشدتها، وهذا يعني أنه بالإضافة إلى خاصيتها الأولى في عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها فهي تلتزم بقاعدة الحلال والحرام، فعليها أن لا تستثمر أموالها ولا تشارك إلا في التوظيفات التي يحلها الإسلام. (الفضيل، 2007، صفحة 399)

3.1.5.3. أنها تقوم على أساس تنموي

إن اعتماد المصرف الإسلامي للمشاركات العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالتي الربح والخسارة، تجعل نشاطه مميز كل التمييز عن النظام الربوي الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن، دون مراعاة طبيعة المشروعات التي ستوظف فيها إن كانت نافعة للإنسان أم أنها ضارة، في حين تخضع أعمال المصرف الإسلامي لقواعد

الحلال والحرام في الإسلام والتي تستهدف حاجات المجتمع الإسلامي ومصالحه العليا، فينشط عملية التنمية بالمجتمع وهو يحاول توظيف كل موارده لتحقيق هذه الغاية وإيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع. (لعمارة، 1996، صفحة 50)

4.1.5. أنها تقوم على أساس اجتماعي

بمعنى أنها تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال إدارتها لصندوق الزكاة ومن خلال نظرتها في وضع خططها وسياساتها التنموية التي يلحظ فيها صالح المجتمع الإسلامي، بهدف توفير مناصب جديدة للشغل وتحقيق رفاهية المجتمع. (الفضيل، 2007، صفحة 400)

5.1.5. الأخذ بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر

إن مبدأ الإخاء الإسلامي يوجب على عاملي المصارف الإسلامية الأخذ بيد المسلم لإنقاذه من عسر أو ضيق طارئ أو أزمة أملت به فلا إرهاق ولا إعنات في المطالبة، ويعتمد في معاملته النصح والإرشاد والأمانة والصدق، كما أنه يتعامل بالقرض الحسن ويمهل المدين عند العسر لقوله تعالى ﴿٢٧٩﴾ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ سورة البقرة، الآية: 280. (الرحمان، 2009، صفحة 73)

2.5. مفهوم الأداء المالي ومؤشرات قياسه في المصارف الإسلامية:

1.2.5 تعريف الأداء المالي وأهمته

يعرف الأداء المالي على أنه: "مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد في الاستخدامات قصيرة وطويلة الأجل، من أجل تكوين الثروة وتحقيق الأهداف المرجوة". (محمد، 1998، صفحة 03)

أو أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة، أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية". (جاري، 2003، صفحة 322)

فهو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة ككل ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن تلخيص أهمية الأداء المالي في النقاط التالية: (وآخرون، 2012، صفحة 251)

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته؛
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

2.2.5. مؤشرات قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية

يقوم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المصرف ووضعيته المالية، ولقد استحدثت طرق للتقييم المالي والتي تعرف بنظام (CAMELS) والذي يتضمن المؤشرات المالية التالية: كفاية رأس المال "C"، جودة الأصول "A"، جودة الإدارة "M"، إدارة الربحية "E" ودرجة السيولة "L"، والحساسية اتجاه مخاطر السوق "S"، وهذه العناصر تساعد المصارف بشكل كبير على تحديد الوضعية المالية السليمة وهذا يتطلب أن تكون تقاريرها المالية مضبوطة وخالية من الأخطاء.

1.2.2.5. كفاية رأس المال: يقصد بها الطرق التي يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة ورأس المال من جهة أخرى، ومنه يمكن التعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، (ناصر، 2006، صفحة 152) ولقد حدد الحد الأدنى لكفاية رأس المال بـ 8% خلال بازل 1 و 2 ثم رفع الحد الأدنى

إلى 10 % من خلال بازل 3، و نسبة كفاية رأس المال المقترحة للمصارف الإسلامية وفقا للجنة بازل 2 هي : (خصاونة، 2008،
صفحة 139)

حقوق المساهمين + (احتياطي معدل الأرباح + احتياطي مخاطر الاستثمار) × 100

مخاطر الائتمان+ مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل

2.2.2.5. جودة الأصول: تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي (CAMELS) لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيابة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل للسولة والإدارة ورأس المال، وتدني المخاطر التي تواجهها وقدرتها على تحقيق عوائد، فيعطي تصنيف الأصول مستوى المخاطر المالية والمستقبلية المرتبطة بالافتراض كما يبين قدرة الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر.

3.2.2.5. جودة الإدارة: وهي قدرة الإدارة على ضبط وتسيير السياسة المصرفية والائتمانية على أساس سليم، حيث يتم قياسها بعدة مؤشرات كتجاه الأرباح عبر عدة فترات مالية، مدى اهتمام وتقييد المؤسسة المالية بأنظمة الرقابة الداخلية مما يحد من الوقوع في الأخطاء والمخالفات، القدرة على جذب الودائع، مدى كفاءة المصرف في توظيف أمواله، وهناك مؤشرات كمية يمكن الاعتماد عليها وهي: معدلات الانفاق، نسبة إزادات كل موظف، التوسع في إعداد المؤسسات المالية. (زينب عوض الله، 2005، صفحة 172)

4.2.2.5. إدارة الربحية في المصارف الإسلامية

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المصرف على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي يتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وهي نسب تهتم بها الإدارة والملاك والمستثمرين، بالتالي فهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية، وتدلل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة أن المصرف يحقق زيادة في الإيرادات بالتالي زيادة الأرباح، وتتمثل مؤشراتها في:

1.4.2.2.5. هامش الربح الصافي

تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق عن كل وحدة نقدية من صافي الإيرادات، وهو يظهر كنسبة مئوية يتم مقارنتها بمثيلاتها في السنوات السابقة، فإذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعني عدم مقدرة المصرف على تحقيق الأرباح ومن ثم يقل العائد المتوقع، كما تعني أيضا عدم قدرة المصرف على تحمل صعوبات مالية يمر بها، وإذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يعكس مقدرة المصرف على مواجهة مشاكل السيولة. (الشيخ، 2008، صفحة 42) أي كفاءة الإدارة في تحقيق ربح معقول من استثمارات لمصرف، فإذا كان معدل هامش الربح الصافي يساوي مثلا 6.5 % فهذا يعني أن كل 1 وحدة نقدية إيرادات تشغيلية يتحقق للمصرف 0.065 وحدة نقدية كصافي أرباح، وتقاس من خلال العلاقة التالية: (العجلوني، 2012، صفحة 416)

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

2.4.2.2.5. معدل العائد على حقوق الملكية

تقيس ما حققته كل وحدة نقدية مستثمرة من الأرباح لأصحابها، فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكيه الأمر الذي يدل على أداء أفضل، فإذا كان المعدل يساوي 5.2% فهذا يعني أن كل 1

وحدة نقدية مستثمرة من قبل مساهمي المصرف يتحقق عليه عائد مقداره 0.052 وحدة نقدية، فقط وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3.4.2.2.5. معدل العائد على الأصول

تقيس هذه النسبة إنتاجية الوحدة النقدية المستثمرة في الأصول، أي معدل العائد على مختلف أصول وموجودات المصرف نتيجة تشغيله لمختلف الأصول التي بحوزته من أصول ثابتة وأصول متداولة، (وآخرون ع.، 2008، صفحة 106) وتعتبر هذه النسبة المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة، وهذا العائد ليس محددًا بمدة زمنية لكن غالبًا ما يستخدم لقياس العائد خلال سنة مالية معينة ويسمى في هذه الحالة العائد السنوي على الأصول، (السروجي، الصفحات 14-15) وتقاس هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

4.4.2.2.5. إدارة السيولة في المصارف الإسلامية

تعرف السيولة على أنها "مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها تجاه الغير في مواعيد استحقاقها، وذلك من خلال قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى نقد بسرعة"، (داوود، 2012، صفحة 117) وفيما يلي مؤشراتنا:

1.4.4.2.2.5 نسبة السيولة المتداولة: تقيس هذه النسبة مقدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل، ويجب أن لا تقل عن الواحد وهي تقاس بعدد المرات، وتحسب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

فكلما كانت هذه النسبة عالية، دل ذلك على قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة الأجل دون صعوبة. (المبروك، 2009، صفحة 131)

2.4.4.2.2.5 نسبة السيولة السريعة: تقيس هذه النسبة قدرة موجودات المصرف التزاماته السائلة على مواجهة قصيرة الأجل، لذا فهي مؤشر للقدرة على الاستمرار، وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

3.4.4.2.2.5 نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى المصرف إلى إجمالي موجودات المصرف، والتي تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{نقد وأرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

4.4.4.2.2.5 نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع: تقيس مدى سيولة المصرف، أي مدى استحقاق المطلوبات، والتي تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الودائع السائلة إلى إجمالي المطلوبات} = \frac{\text{حسابات العملاء الجارية + حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية}}{\text{مجموع المطلوبات ما عدا حسابات الاستثمار المطلق}}$$

5.4.4.2.2.5. درجة الحساسية اتجاه مخاطر السوق: في يمثل المؤسسات المصرفية في الدرجة الأولى بالمحفظة الاستثمارية، حيث تحتوي هذه المحفظة على عدد كبير من الأدوات المالية من السندات والأسهم الحكومية والأجنبية والمشتقات المالية، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات سعر الصرف، مخاطر التسيير، وكل أداة منها لها مقياس معين، إلا أن المقياس الإحصائي VAR يقيس كل هذه المخاطر خلال فترة زمنية معينة. (بوخلخال، 2012، صفحة 208)

6 أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي لمصرف السلام البحريني:

1.6. تجربة الاندماج في مصرف السلام البحريني:

يتكون النظام المصرفي في البحرين من 19 مصرفا تقليديا لخدمات الأفراد و69 مصرفا لخدمات الشركات ومصرفين متخصصين، بالإضافة إلى المصارف الإسلامية التي تقدم منتجات وخدمات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وتشمل 6 مصارف لخدمات الأفراد و18 مصرفا لخدمات الشركات. (www.cbb.gov.bh, le 19/02/2019, htm : 10 : 23)

نشأ مصرف السلام البحريني بوصفه مؤسسة إسلامية مسؤولة بكل جدية تجاه المساهمة في تحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية التي يستثمر فيها ويعمل من خلالها، ويسعى المصرف جاهدا لإيجاد الوسائل اللازمة لتقديم العون للمجتمع وتعزيز نوعية حياة كل فرد فيه عبر دعمه للمنظمات الخيرية والمؤسسات التعليمية والصحية والعلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والبيئية، والمصرف ملتزم كذلك بلعب دور في النهوض بصناعة الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية العالمية، وهو بذلك يشارك ويدعم المبادرات المتعلقة بالبحث والتطوير والتعليم والتأهيل المهني وتوحيد النظم واللوائح الشرعية وتبني المعايير العالمية وأفضل الممارسات الدولية، فتأسس مصرف السلام البحريني في مملكة البحرين بتاريخ 19 جانفي 2006، يعمل تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى المصرف ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة. (www.alsalambrain.com. le 10/02/2019 httpm : 14 : 41)

وفي أعقاب قرار الجمعية العمومية غير العادية لمصرف السلام البحريني خلال الاجتماع الذي عقد في ماي 2009 استكمل المصرف إجراءات الدمج مع مصرف البحرين السعودي في 22 ديسمبر 2011، وفي 31 مارس 2013 أعلن مصرف السلام البحريني و.بي. أم. أي بنك عن استكمال عملية دمج المؤسستين الرائدتين بعد الحصول على موافقة مساهمي المصرفين في اجتماعي الجمعية العمومية غير العادية لكل منهما، وقد تمت عملية الدمج عن طريق تبادل 11 سهما من مصرف السلام البحريني مقابل كل سهم واحد من أسهم بي. أم. أي بنك، الذي بموجبه استحوذ مصرف السلام البحريني على 357.533.58 سهما من أسهم بي. أم. أي بنك بقيمة دينار بحريني واحد لكل سهم مع إصدار 927.866.643 سهما من أسهم مصرف السلام البحريني تبلغ قيمة كل منها 100 فلس.

و 17 نوفمبر 2013 أنهى مصرف السلام البحريني ومصرف بي. أم. أي بنك إجراءات عملية الاندماج بعد موفقة مساهمي المصرفين على عملية الاندماج، من خلال اجتماعات جمعيتهم العامة غير العادية والبدء في إجراءات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال مصرف السلام من خلال إصدار 643.866.927 سهم عادي.

وكما في 30 مارس 2014 قام المصرفان بتحديث بيانات سجلها التجاري بما يعكس عملية تبادل الأسهم ومن ثم أصبح بي. أم. أي بنك شركة تابعة لمصرف السلام البحريني، ولقد استفاد الكيان المندمج من قاعدة أقوى لرأس المال ومحفظة واسعة من العملاء ومنتجات وخدمات فريدة، بالإضافة إلى شبكة واسعة من الفروع وأجهزة الصراف. (www.housing.gov.bh / le) (10/02/2019. httpm : 14 : 46)

2.6. تحليل الأداء المالي لمصرف السلام البحري قبل وبعد الاندماج

1.2.6. تحليل نسبة الملاءة المالية قبل وبعد الاندماج المصرفي

تتم مراقبة الملاءة المالية للمصرف باستخدام إرشادات ونسب موضوعة من قبل لجنة "بازل" للرقابة المصرفية والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي بصورة أساسية، والهدف الرئيسي لإدارة رأس المال هو التأكد من أنها تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة على رأس المال، ولقد أصدر المصرف المركزي التعليمات النهائية لتفعيل إطار بازل 3، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 1 جانفي 2015، وتم حساب كفاية رأس المال ابتداء من هذا التاريخ وفقا لبازل 3 بحد أدنى قدر بـ 12.5 %، أما قبل هذا التاريخ طبق المصرف إطار بازل 2 وقدر الحد الأدنى لكفاية رأس المال بـ 12 %، والجدول الأتي يوضح نسبة الملاءة المالية في مصرف السلام البحري قبل وبعد الاندماج.

جدول 1: نسبة الملاءة المالية في مصرف السلام البحري قبل وبعد الاندماج

بعد الاندماج				قبل الاندماج				السنوات المؤشر
المتوسط	2015	2014	2013	المتوسط	2012	2011	2010	
20.05	20.05	18.7	21.4	24.07	22.6	24.9	24.7	معدل كفاية رأس المال %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام البحري خلال فترة (2010-2015).

نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب نسبة كفاية رأس المال بين الارتفاع والانخفاض قدرت أدنى قيمة لها بـ 18.7% سنة 2014، وقدر متوسط النسبة قبل الإندماج بـ 24.07 % في حين قدر بعد الاندماج بـ 20.05 % إلا أنها تبقى أعلى من الحد الأدنى لكفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة "بازل" للرقابة المصرفية والذي حدد بـ 8% ثم 10%، والحد الأدنى المحدد من طرف المصرف المركزي والذي حددها بـ 12 % ثم بـ 12.5 %، أي أنه حافظ على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وهذا ما يدل على تمتعه بملاءة مالية جيدة.

2.2.6. تحليل نسبة جودة أصول مصرف السلام البحري قبل وبعد الاندماج

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس مال المصرف على مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن المخاطر في المؤسسات المالية تأتي غالبا في شكل صعوبة تسيلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهانات والتجارة بالمشتقات، والجدول التالي يوضح نسبة جودة الأصول بالمصرف خلال الفترة (2010-2015).

جدول 2: نسبة جودة الأصول في مصرف السلام البحري قبل وبعد الاندماج

بعد الاندماج				قبل الاندماج				السنوات المؤشرات
المتوسط	2015	2014	2013	المتوسط	2012	2011	2010	
68.72	63.48	62.15	80.53	74.24	76.42	73.86	72.45	نسبة جودة الأصول %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام البحري خلال الفترة (2010-2015).

نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب في نسبة جودة الأصول بين الارتفاع والانخفاض قدرت أدنى قيمة لها بـ 62.15% سنة 2014، وذلك بسبب ارتفاع المبالغ المستثمرة في مرابحات ووكالات مستحقة القبض من المصارف، صكوك المشاركة، مرابحات مالية، مضاربات مالية، والإجارة منتهية بالتملك، ونلاحظ ارتفاع طفيف قبل الاندماج خلال الفترة 2010-2012 نتيجة ارتفاع حجم الاستثمارات، وارتفعت بعد الاندماج سنة 2013 قدرت بـ 80.53% نتيجة ارتفاع تعاملاته في

مجال المربحة المالية، المضاربة، استثمارات محتفظ بها بغرض غير المتاجرة، أما سنتي 2014 و2015 فسبب انخفاض النسبة هو نمو حجم الأصول بنسبة نمو تفوق نمو الاستثمارات، إلا أن الحد الأدنى لجودة الأصول قدر بـ 62.15% وهذا يدل على أن مصرف السلام البحري يتميز بجودة أصول عالية.

3.2.6. تحليل نسب الربحية قبل وبعد الاندماج المصرفي

تبين نسب الربحية قدرة المصرف على تحقيق الإيرادات والأرباح بشكل مستمر ونموها بشكل متوازن، بالإضافة إلى تطبيق سياسات التقليل من النفقات العامة ومتابعة الديون المشكوك في تحصيلها كي لا تتعثر، فهي تبين مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال للمصرف.

جدول 03: ربحية مصرف السلام البحري قبل وبعد الاندماج

بعد الاندماج				قبل الاندماج				السنوات المؤشرات
المتوسط	2015	2014	2013	المتوسط	2012	2011	2010	
36.05	26.39	34.34	47.42	12.63	1.28	3.90	32.71	معدل هامش الربح %
0.96	0.93	0.81	1.14	0.31	0.032	0.053	0.85	معدل العائد على الأصول %
4.89	4.85	4.81	5.02	0.99	0.14	0.24	2.61	معدل عائد على حقوق الملكية %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام البحري خلال الفترة: (2010-2015).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسب الربحية كانت متناقصة قبل الاندماج في مصرف السلام البحري خلال الفترة 2010-2012 بنسب انخفاض كبيرة، بحيث انخفض معدل هامش الربح الصافي من 32.71% سنة 2010 إلى 3.90% سنة 2011 و 1.28% سنة 2012، وقدر متوسط النسبة قبل الاندماج بـ 12.63% في حين قدر بعد الاندماج بـ 36.05%، وانخفض معدل العائد على الأصول من 0.85% سنة 2010 إلى 0.032% سنة 2012، ونفس الحال بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية، فلقد انخفض من 2.61% سنة 2010 إلى 0.14% سنة 2012، وسبب ذلك هو انخفاض صافي أرباح المصرف نتيجة انخفاض إيراداته من المربحات الدولية والاستثمارات العقارية وزيادة قيمة المخصصات تأثراً بأزمة الرهن العقاري مقابل ارتفاع قيمة موجوداته وقيمة حقوق الملكية، لترجع هذه النسب إلى الارتفاع بعد الاندماج انطلاقاً من سنة 2013 نتيجة النمو القومي في قيمة الأرباح الصافية التي حققها المصرف في هذه الفترة وبنسبة نمو تفوق نسبة نمو إجمالي الإيرادات وإجمالي الموجودات وإجمالي حقوق الملكية، مدعومة بجودة الموارد المالية التي يمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية وقدرته على تحويل الاستثمارات إلى أرباح.

4.2.6. تحليل نسب سيولة مصرف السلام البحري قبل وبعد الاندماج

تعتبر هذه النسب ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف الإسلامية حيث تقيس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل، أي تعني قدرته على تحويل وبسرعة الأصول المتداولة إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المصرف إلى عدم القدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماته أو تأدية بعض المدفوعات، والجدول التالي يوضح مؤشرات السيولة في مصرف السلام البحري قبل وبعد الاندماج.

جدول 4: نسبة السيولة في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج

السنوات		قبل الاندماج			بعد الاندماج			المؤشرات
2010	2011	2012	المتوسط	2013	2014	2015	المتوسط	
9.01	9.14	11.7	9.95	8.64	14.1	16.7	13.14	الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات%
130.6	132.4	138.1	133.7	115.4	117.2	129.9	120.8	نسبة السيولة المتداولة %
11.17	7.82	7.09	8.69	7.91	14.2	9.20	10.43	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام البحريني خلال الفترة: (2010-2015).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلب نسب السيولة كانت متزايدة قبل الاندماج في مصرف السلام البحريني لتتخفف سنة 2013 ثم تواصل ارتفاعها، بالنسبة لمعدل الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات فقد كان متزايدا من 9.01% سنة 2010 إلى 11.7% سنة 2012، لينخفض سنة 2013 إلى 8.64% ليشهد ارتفاعا ملحوظا إلى 14.18% سنة 2014 و 16.78% سنة 2015، نتيجة ارتفاع مبالغ حسابات العملاء الجارية تحت الطلب ماعدا حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء، وبالنسبة لمعدل السيولة المتداولة فلقد كان متزايدا خلال 2010-2012 قدر سنة 2012 بـ 138.1 لينخفض إلى 115.41% سنة 2013 (رغم الانخفاض إلا أنها مقبولة)، لتعاود الارتفاع سنة 2014 و2015 (وذلك نتيجة ارتفاع مجموع الموجودات من استثمارات محتفظ بها لغرض الغير، المتاجرة، صكوك مصرف البحرين المركزي ومرابحات ووكالات مستحقة القبض من المصارف)، أما بالنسبة لمعدل الأصول السائلة انخفض سنة 2011 إلى 7.82% بالمقارنة بسنة 2010 الذي قدر بـ 11.17%، ليصل إلى 7.9% سنة 2012، ثم ارتفع بعد الاندماج خلال الفترة 2013-2014، قدر بـ 14.20% سنة 2014.

7. خاتمة:

شهد النظام المصرفي العالمي العديد من عمليات الاندماج من أجل تكوين مصارف كبيرة لها القدرة على مواكبة عصر التكتلات والكيانات المصرفية العملاقة، إلا أن تجربة المصارف الإسلامية في الاندماج المصرفي حديثة ولم تشهد إلا القليل منها، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتمتع بخصوصية تميزها عن المصارف التقليدية، فبالإضافة إلى هدفها في تحقيق الأرباح وتحسين أدائها المالي، فهي تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على تجربة المصارف الإسلامية حول الاندماج المصرفي باختيار تجربة مصرف السلام البحريني، لتحديد أثر هذه العملية على الأداء المالي للمصرف، توصلنا من خلاله إلى النتائج التالية:

1.7. نتائج البحث:

- يحقق الاندماج المصرفي وفرات الحجم أو ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، حيث تتولد هذه الأهمية بفعل كبر حجم الوحدات المصرفية، مما يتيح فرص أكبر لثبات مصادر الودائع وتنوعها من خلال الإدارة الفعالة للسيولة والتوظيف الأمثل للأموال للحصول على مردود أفضل، وهذا طبعا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض التكلفة عموما، فتقل أسعار الخدمات المصرفية وتزيد الفوائد على ودائع الأفراد؛
- يعتبر الاندماج أكثر أشكال التقارب ملائمة داخل محيط اقتصادي راهن بفعل تحديات العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية، ويساعد الوحدات المصرفية المندمجة على الإيفاء بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية؛
- يقوم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المصرف ووضعيته المالية، ولقد استحدثت طرق للتقييم المالي والتي تعرف بنظام (CAMELS) والذي يتضمن العديد من المؤشرات المالية، كفاية رأس المال "C"، جودة الأصول "A"، جودة الإدارة "M"، إدارة الربحية "E" ودرجة السيولة "L"، والحساسية

اتجاه مخاطر السوق "S"، وهذه العناصر تساعد المصارف بشكل كبير على تحديد الوضعية المالية السليمة، وهذا يتطلب أن تكون تقاريرها المالية مضبوطة وخالية من الأخطاء؛

- في 17 نوفمبر 2013 أنهى مصرف السلام البحريني ومصرف "بي. أم. أي بنك" إجراءات عملية الاندماج بعد موفقة مساهمي المصرفين على عملية الاندماج، من خلال اجتماعات جمعيتهم العامة غير العادية والبدء في إجراءات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال مصرف السلام من خلال إصدار 643.866.927 سهم عادي؛
- بينت نتائج البحث عدم وجود أثر للانندماج المصرفي على الملاءة المالية لمصرف السلام البحريني فمتوسط النسبة قبل الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، إلا أن ذلك لا يعني عدم تمتعها بملاءة مالية جيدة، فرغم انخفاض نسب كفاية رأس المال بعد الاندماج بنسب قليلة إلا أن المصرف بقي محافظا على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المقررة من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي حددتها بـ 8% ثم بـ 10%، والمحددة من طرف البنك المركزي البحريني والتي حددها بـ 12.5%، وهذا ما يدل على تمتع مصرف السلام البحريني بملاءة مالية جيدة؛
- بينت نتائج البحث عدم وجود أثر للانندماج المصرفي على جودة أصول مصرف السلام البحريني فمتوسط النسبة قبل الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، نتيجة ارتفاع حجم الأصول بنسب تفوق ارتفاع حجم الاستثمارات، أي أن جودة الأصول لم تتحسن بعد الاندماج، إلا أنها تبقى النسبة مرضية؛
- بينت نتائج البحث وجود أثر للانندماج المصرفي على ربحية مصرف السلام البحريني، فمتوسط النسب بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج مما يدل على ارتفاع أرباح المصرف بعد الاندماج، وهو ما يعكس قدرة المصرف على استثمار الأصول التي يمتلكها أي قدرته على تحويل الاستثمارات إلى أرباح؛
- بينت نتائج البحث وجود أثر للانندماج المصرفي على سيولة مصرف السلام البحريني فمتوسط النسب بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج، فيما عدا معدل السيولة المتداولة فمتوسطها بعد الاندماج أقل من متوسطها قبل الاندماج؛
- كخلاصة لما سبق فإن للانندماج أثر إيجابي على ربحية مصرف السلام البحريني وعلى سيولته، كما أن المصرف حافظ على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال بعد الاندماج، إلا أن جودة الأصول لم تتحسن بعد الاندماج، نتيجة ارتفاع حجم الأصول بنسب تفوق ارتفاع حجم الاستثمارات.

2.7. اختبار الفرضيات

- من خلال النتيجة الخامسة تثبت خطأ الفرضية الأولى، أي عدم وجود أثر للانندماج المصرفي على الملاءة المالية لمصرف السلام البحريني فمتوسط النسبة قبل الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، إلا أن ذلك لا يعني عدم تمتعه بملاءة مالية جيدة؛
- ومن خلال النتيجة السادسة تثبت خطأ الفرضية الثانية، أي عدم وجود أثر للانندماج المصرفي على جودة الأصول في مصرف السلام البحريني، فمتوسط النسبة قبل الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، إلا أنها تبقى النسبة مرضية؛
- ومن خلال النتيجة السابعة تثبت صحة الفرضية الثالثة، أي وجود أثر للانندماج المصرفي على ربحية مصرف السلام البحريني، فمتوسط النسب بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج مما يدل على ارتفاع أرباح المصرف بعد الاندماج؛
- ومن خلال النتيجة الثامنة تثبت صحة الفرضية الرابعة، أي وجود أثر للانندماج المصرفي على سيولة مصرف السلام البحريني، فمتوسط النسب بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج.

3.7. توصيات البحث:

بناء على نتائج البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بزيادة حجم الأصول وتقوية قاعدة رأس مال المصارف وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج المصرفي؛
- تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي في المصارف الإسلامية من أجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة المصارف التقليدية، مع ضرورة استفادة المصارف الإسلامية من تجربة مصرف السلام البحريني حول الاندماج وتشجيع العديد من العمليات في البحرين وغيرها من الدول؛
- العمل على نشر الوعي بأهمية الاندماج المصرفي وتوضيح الآثار الإيجابية المترتبة عليه؛
- ضرورة توفير المناخ الملائم لعملية الاندماج المصرفي من خلال منح الإعفاءات الضريبية والجمركية.
- توفير وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على تحقيق عمليات الاندماج بكفاءة وفعالية؛
- الاستفادة من تجارب المصارف التقليدية حول الاندماج المصرفي مع مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية.
- أن تعمل المصارف المركزية على منح حوافز إيجابية لتشجيع المصارف على الاندماج.

8. المراجع:

1. www.housing.gov.bh / le 10/02/2019. htm : 14 : 46. (بلا تاريخ).
2. www.alsalambrain.com. le 10/02/2019 htm : 14 : 41. (بلا تاريخ).
3. www.alsalambrain.com. le 10/02/2019 htm : 14 : 41. (بلا تاريخ).
4. www.cbb.gov.bh, le 19/02/2019, htm : 10 : 23. (بلا تاريخ).
5. ابو زيد محمد المبروك. (2009). التحليل المالي - شركات وأسواق مالية. الرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
6. أحمد سليمان خصاونة. (2008). المصارف الإسلامية، - مقررات لجنة بازل، تحديات العولة، استراتيجيات مواجهتها. الأردن: عالم الكتاب الحديث.
7. أسامة محمد الفولي زينب عوض الله. (2005). اقتصاديات النقود والتمويل. الاسكندرية، الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
8. السيد عليوة. (2005). ، ، ص - ص : 25-28. دور المصارف كأمناء استثمار. القاهرة، القاهرة: دار الأيمن للنشر والتوزيع.
9. الوادي محمد حسين سمحان محمد حسين. (2014). ، ، - الأسس النظرية والتطبيقات العملية - ، ، ص : 42. المصارف الإسلامية. عمان-الأردن: دار الميسرة.
10. جمال لعامرة. (1996). المصارف الإسلامية. الجزائر: دار النبأ.
11. خليل الهندي، أنطوان الناسف، (2000). العمليات المصرفية والسوق المالية - دمج المصارف. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
12. ديسلر جاري. (2003). إدارة الموارد البشرية. المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
13. سليمان ناصر. (2006). النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل. سطيف: جامعة فرحات عباس.
14. طارق عبد العال حماد. (1999). اندماج وخصخصة المصارف. مصر: الدار الجامعية.
15. طارق محمود عبد السلام. (2003). ، الدمج المصرفي - دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي والعربي، مجلة الحقوق، ، جامعة حلوان، ص. مجلة علمية دورية نصف سنوية ، صفحة 420.
16. عبد الحميد عبد المطلب. (2000). العولة واقتصاديات المصارف. الرياض: الدار الجامعية.
17. عبد المحسن توفيق محمد. (1998). تقييم الأداء دار النهضة العربية. القاهرة، القاهرة، مصر: طبعة الإخوة الأشقاء للطباعة.
18. عدنان تايه النعيمي وآخرون. (2008). ، التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة. عمان-الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
19. علاء نعيم عبد القادر وآخرون. (2012). مفاهيم حديثة في إدارة البنوك. عمان-الأردن: دار البداية ناشرون ومزعون.
20. عمار بوزعرور، و مسعود دراوسي. (14-15 ديسمبر، 2004). الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية. المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية " واقع وتحديات. الشلف، الجزائر: جامعة الشلف.
21. عيد عادل عبد الفضيل. (2007). الريح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية. الإسكندرية، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
22. فتاحي أيمن عبد الرحمان. (2009). المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. دمشق، سوريا: دار البشائر.

23. فهدى مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي . رام الله، فلسطين.
24. محمد محمود العجلوني. (2012). ، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية-، ط 3، المصارف الإسلامية- أحكامها . عمان- الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
25. مطاي عبد القادر. (جوان ، 2010). الاندماج المصرفي كتوجه جديد لتطوير وعصرنة النظام المصرفي . بسكرة، بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
26. منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي. (بلا تاريخ). ، ، المجلد 13، العدد 2، ص-ص: 14 - 15. مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية . مجلة المنارة.
27. نعيم نمر داوود. (2012). التحليل المالي شركات وأسواق مالية . عمان- الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
28. يوسف بوخلخال. (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي *camels* على فعالية نظام الوقاية على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية . الأغواط، الأغواط، الجزائر : جامعة عمار تليجي.